حماية حقوق صاحب حق الابتكار في قوانين الملكية الفكرية

محمد خليل يوسف أبوبكر	منير محمد شحادة العفيشات	رامي ابرهيم حسن الزواهره	هشام حامد الكساسبه
جامعة الزيتونة الأردنية الاردن	جامعة الزيتونة الأردنية الاردن	جامعة الزيتونة الأردنية الاردن	جامعة الزيتونة الأردنية الاردن

ملخص:

تناولت معظم تشريعات الملكية الفكرية حق صاحب الابتكار في الحماية القانونية، ولغايات تطبيق الحماية لحق الابتكار لا بد من توافر شرطين: الشرط الشكلي والشرط الموضوعي لهذا الابتكار، ويشير الشرطان إلى إخراج الابتكار إلى حيز الوجود في الشكل الذي يتطلبه القانون لذلك، إلى وجود الابتكار والجدة والمشروعية.

وهناك حماية قانونية للابتكار يحق فيها لصاحبه اتخاذ الإجراءات التحفظية التي يمكن له اتخاذها في حالة الاعتداء على هذا الحق، ومنها وقف التعدي، وضبط المواد المستخدمة ومصادرتها، والحجز عليها، للمحافظة على أدلة الإثبات، وكذلك الدعوى المدنية التي يمكن أن يقيمها صاحب حق الابتكار المعتدى عليه للمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والضرر المعنوي الذي قد يلحق به جراء الاعتداء.

وكذلك الشكوى الجزائية التي يمكن إقامتها ضد المعتدي والعقوبات المقررة في القانون من الحبس والغرامة والإتلاف والمصادرة، وإغلاق المؤسسة والنشر بالصحف المحلية. جميع هذه الإجراءات تكفل الحماية لصاحب حق الابتكار وتشجع المبتكر على الإبداع..

ا المقدمة:

تعد قوانين الملكية الفكرية من الموضوعات المهمة على المستويين الإقليمي والعالمي في ضوء ما يشهده العالم من ثورة تقنية، وظهور أنواع جديدة من الأعمال التي تستخدم فيها الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الحاسوب، وقواعد البيانات، وشبكات الإنترنت.

والابتكار شرط واجب توافره في جميع قوانين الملكية الفكرية، لإسباغ الحماية على حقوق المبتكرين في هذه القوانين، وإن كافة التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية وهي – براءات الاختراع والرسوم الصناعية والنماذج الصناعية، وحقوق المؤلف، وحماية الأصناف النباتية، وحماية التصاميم للدوائر المتكاملة، والعلامات التجارية والأسماء التجارية، والمؤشرات الجغرافية، تشترط توافر الابتكار في أي عمل من هذه الأعمال لإسباغ الحماية عليها.

وتعطي لأصحاب حق الابتكار الحق في الحماية القانونية وفقاً لهذه القوانين والابتكار يعني أن يكون هناك جهداً قد بُذل في سبيله، ولابد من توافر العمل الخلاق، الذي بذله صاحب حق الابتكار.

سواء كان مخترعاً، فناناً، رساماً، أو قام بعمل أدبي، أو علمي، أو صناعي، أو تجاري، أو أي عمل يندرج تحت قوانين الملكية الفكرية، ويجب أن يكون لهذا العمل أهمية قيمية أي قيمة لهذا الابتكار. ويجب أن يكون إبداعاً، والتثبت من هذا الإبداع حتى يطلق عليه ابتكاراً ليعطي لصاحب هذا العمل التمتع باستغلاله وحمايته، والاستفادة منه، وتسجيله وإيداعه.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أعمال قد يكون المستوى الابتكاري فيها تجاوز الملكات العادية لذوي المهن، فإنه يطلق أيضاً عليه ابتكاراً وفقاً للمعيار الوسطي من هؤلاء.

وأن هناك بروز لشخصية المبتكر في ابتكاره.

والابتكار هو الأساس تقوم عليه حماية القانون للمبتكر في قوانين الملكية الفكرية وإلاّ كان اي عمل من أعمال الملكية الفكرية مجرد، إذا لم يوجد فيه ابتكار، ولا يدخل في الحماية القانونية.

وتكمن أهمية هذا البحث في أن مفهوم الابتكار لا يوجد له تعريف واضح، وأن شروط الابتكار هناك اختلاف حولها في قوانين الملكية الفكرية، وما زال أصحاب حق الابتكار يتعرضون للاعتداءات على حقوقهم، وأن القوانين في الوطن العربي ما زالت غير كافية لحماية حقوق أصحاب الابتكار، كما أن الوسائل الحديثة والتكنولوجيا الحديثة قد ساهمت في التزوير، والتقليد، والقرصنة والاعتداء على حقوقهم.

ولا زال كثير من أصحاب حق الابتكار ليس لديهم الفهم الكافي بقوانين الملكية الفكرية التي يمكن أن تحمي حقوق الابتكار.

وسنستعرض في هذا البحث إلى ما هي طرق حماية حق الابتكار. من الدعاوى التي يمكن أن ننشأ عن الاعتداء على حقوق الابتكار من الطلبات المستعجلة والدعاوى المدنية للمطالبة بالتعويض والشكاوى الجزائية التي يمكن أن تردع ا لمعتدى في الاعتداء على حق المبتكر ثم الإبداع، وتسجيل حق الابتكار.

والأسباب التي دفعتنا إلى الكتابة في هذا الموضوع هو أن قوانين الملكية الفكرية تثير كثيراً من الإشكاليات المتعلقة بالجوانب العملية. عند التطبيق في موضوع الحماية لهذا الحق. إذ أن كثير من هو حقوق الابتكار يتم الاعتداء عليها دون وجود قوانين فاعلة لدفع الاعتداء بالرغم من وجود إيداع وتسجيل لهذه الإبداعات، إلاّ أن الضابطة العدلية، ليس لديها، الكفاءة العلمية والعملية في وقف الاعتداءات وضبط الاعتداء سوى المكتبة الوطنية والتي أنشأ فيها مكتب لحماية حقوق المؤلف، أما باقي حقوق الملكية الفكرية فإن الاعتداء على حق الابتكار لا يكون إلاّ إذا تبين لصاحب حق الابتكار أن هناك اعتداء على حقوقه، وأما العلامات التجارية فإن مكتبة التدابير الحدودية هي أيضاً يمكن أن تساهم في وقف الاعتداء من خلال فحص البضائع التي تحمل علامات تجارية مقلدة أو مزورة.

وبالتالي فإن وقف الاعتداء على حقوق الابتكار يتطلب قوانين. وأنظمة وتعليمات أكثر فاعلية، وأن يكون هناك تعليمات عملية أيضاً تأخذ كافة طرق الاعتداء التي تحصل على حق الابتكار نظراً للتطور التكنولوجي الحديث وتعدد الأساليب في الاعتداء.

وقد لجئنا في اختيار الأسلوب المقارن بين التشريعات المتعلقة بحماية حق الابتكار في قوانين الملكية الفكرية وبعض القوانين الأخرى. واتبعنا أيضاً الأسلوب التحليلي لبعض نصوص قوانين الملكية الفكرية.

وقد اشتمل هذا البحث على فصلين:

تناولنا في الفصل الأول ماهية الابتكار والشروط الواجب توافرها فيه لحمايته، وقسمناه إلى مبحثين الأول تناولت فيه ماهية الابتكار.

وتناولنا في المبحث الثاني: الشروط الواجب توافرها في الابتكار لحمايته.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه حماية الابتكار والمبحث الثاني الحماية المدنية والجزائية للابتكار.

وأخيراً الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات:

وتكمن هذا البحث بوصفه يعالج موضوعاً جديداً حول حق أصحاب حق الابتكار والحماية القانونية لهذا الحق.

الفصل الأول

ماهية الابتكاروشروطه

المبحث الأول: ماهية الابتكار

يقصد بالابتكار استحداث جديد لم يكن معروفاً من قبل، لتميزه عن غيره من الأعمال، والنشاط الابتكاري. لابد من وجود جهد قد بذل في سبيله، وبعبارة أخرى لابد من توفر العمل الخلاق، بذل من قبل المبتكر إذ يخرج من دائرة الابتكار القيام بأي عمل تنفيذي، وكذلك. التنفيذ المحض بالوسائل العادية، ويضاف إلى ذلك أيضاً إنه لابد من وجود أهمية أو قيمة لهذا الابتكار. تتجاوز الملكية العادية لذوي المهن.

ولا يراد بالابتكار أن يكون ابتداعاً رائعاً، بل يكفي أي قدر من الابتكار أيا كانت قيمته، أي شيء غير معهود من قبل، ابتداعه فكر الإنسان يشترط لتمتع العمل بالحماية أن يكون أصيلاً مبتكراً، وأصالة العمل ليست مرهونة بالجدة والابتكار مجهود ذهني يتجلي فيه جانب من شخصية المبتكر، مهما كان نوع العمل.

والابتكار قرينة للتقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع (والإنتاج والازدهار، والنمو يرتكز إلى حد بعيد على الابتكار)(931).

ولم يعرف الفقه الابتكار ولكن المقصود بالابتكار بزور الطابع الشخصي أو المجهود الشخصي في تناول موضوع معين من مواضيع الحياة، تبرز فيه شخصيته، ولم يسبقه إليه أحد، وهذا النشاط يؤدي إلى خلق أثر جديد وهذا هو المقصود بالابتكار لكي يكون جديراً بالحماية القانونية.

وعناصر الابتكار هي:

1. الفكرة التي بني عليها العمل أياً كانت نوعها فنية علمية أدبية أو أي مجال من مجالات العمل التي تناولها مواضيع الحياة أو قوانين الملكية الفكرية (الاختراع، الرسوم والصناعية، والنماذج الصناعية، وعلامات البضائع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، وغيرها من مواضيع الملكية الفكرية).
2. التصميم: وهو الإطار الذي تبرز من خلاله الفكرة.

([93]) اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) المادة التاسعة (1994)، "تسري حماية حقوق المؤلف على النتاج وليس على مجرد الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل، أو المفاهيم الرياضية".

3. التعبير: ويمثل المرحلة الأخيرة لإظهار العمل بالصورة التي يتطلبها هذا العمل.

وتشترط قوانين الملكية الفكرية شرط الابتكار لحماية العمل.

وقد اشترط كافة قوانين الملكية الفكرية الابتكار كشرط لحمايته. "وكذلك الاتفاقيات الدولية، فقد حددت المادة التاسعة من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على حماية حقوق المؤلف على النتاج وليس بالأفكار، أو الإجراءات، أو أساليب العمل، أو المفاهيم الرياضية)[94].

المبحث الثاني: الشروط الواجب توافرها في الابتكار لحمايته

تهدف كافة قوانين الملكية الفكرية إلى حماية الابتكار أياً كان هذا الإبداع الفكري، في أي مجال من مجالات العلم، والفن، والأدب، والصناعة، والتجارة، وأي عمل مبتكراً، ووضع المشرع في هذه القوانين شروطاً الابتكار لحمايته وهي:

أولاً: الركن الشكلي

ثانياً: الركن الموضوعي

وسنتناول في هذا المبحث الركن الشكلي أولاً والركن الموضوعي ثانياً.

أولاً: الركن الشكلي:

لابد للابتكار أن تتوافر فيه شروط فيه لحمايته والركن الشكلي شرط من هذه الشروط، وهو إخراج العمل من مجال الفكر إلى مجال الواقع المحسوس وأصبح ممكناً لإخراجه إلى خيز الوجود، فإذا كان في مجال الصناعة، كإخراج العمل في براءة الاختراع إلى تطبيق الاختراع، وإذا كان في مجال الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية إخراج هذا العمل أي حيز الوجود.

وإذا كان في مجال العلامات التجارية أو الأسماء التجارية إخراج هذا العمل من مجال الفكر إلى مجال الواقع الملموس للعلامة التجارية وكذلك الإسم التجاري.

وإذا كان في مجال حق المؤلف إخراج العمل في مجال الفن والعلم والأدب كل في مجاله، وكذلك إذا كان في مجال علامات البضائع، أو الأصناف النباتية أو التصاميم للدوائر المتكاملة.

وتختلف طريقة التعبير حسب نوع الابتكار. واشترطت قوانين الملكية الفكرية على إخراج الابتكار إلى حيز الوجود.

وحتى يتم الاعتراف بهذا الشكل فقد اشترطت قوانين الملكية الفكرية. والاتفاقيات الدولية والعربية على ضرورة تسجيل وإيداع هذا الابتكار كل حسب ما يتطلبه القانون والجهة المطلوب تسجيل هذا الابتكار لديها، أو إيداعه.

"إن قانون براءات الاختراع يشترط أن يتم تسجيل الاختراع لدى مسجل براءات الاختراع في وزارة الصناعة والتجارة ضمن شروط معينة"[95].

أما الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية فإن قانون امتيازات الاختراعات كذلك بين أن تسجيلها يكون في وزارة الصناعة والتجارة لدى سجل الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية، هذا في مجال الصناعة.

أما في مجال التجارة فإن تسجيل العلامات التجارية يتم تسجيلها في وزارة الصناعة والتجارة وفقاً للنماذج والشروط المعدة لذلك.

والأسماء التجارية أيضاً يتم تسجيلها لدى مسجل الأسماء التجارية في وزارة الصناعة والتجارة لدى مسجل الأسماء التجارية.

أما حق المؤلف فإنه يتم إيداع حق المؤلف لدى "دائرة المكتبة الوطنية التابعة لوزارة الثقافة. يتم إيداع عدد من المصنفات لحماية وإثبات أولوية الحق في التأليف وأصحابها ومدة حمايتها"[96].

وقد اشترطت قوانين حقوق المؤلف أن يكون الابتكار معبراً كل منه بالطريقة التي يمكن التعبير عنها"[97].

([94]) المادة (27) من قانون امتيازات الاختراعات والرسوم الأردني، رقم 22 لسنة 1953.

([95]) نظام رقم (4) لسنة 1994 (نظام إيداع المصنفات لدى المكتبة الوطنية الأردني)

المادة (76) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني تنص على "الإيداع قرينة على ملكية المودع للعمل، أو التسجيل السمعي أو الأداء أو البرامج الإذاعية أو التلفزيونية".

([96]) المادة الثانية من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية واللبناني تنص على أنه "يحمي هذا القانون جميع إنتاجات العقل البشري سواء كانت كتابية" وتصويرية، أو كتبية أو خطية أو شفهية مهما كانت قيمتها وأهميتها ومهما كانت طريقة أو شكل التعبير عنها.

قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة المصري المادة 138 الفقرة (1) (يعني بكلمة المصنف "كل عمل مبتكر أدبي أو علمي أياً كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه).

قانون حماية حق المؤلف السوري رقم 12 لسنة (2001) المادة الأولى (يقصد بالتعابير الآتية المصنف هو الوعاء المعرفي في الذي يحمل إنتاجاً أدبياً أو علمياً أو فنياً مبتكراً مهما كان نوعه أو أهميته أو طريقة التعبير فيه).

([97]) مجلة نقابة المحامين الأردنيين – لسنة 1989 ص 926- 930.

القرار رقم 88/49 تاريخ 1988/12/31، عدل عليا.

واعترفت كافة الاتفاقيات الدولية بهذا الركن.

إذ أن أي ابتكار يجب أن يفرغ في صورة مادية يبرز فيها إلى الوجود ويكون معداً للنشر أو التطبيق، لا أن يكون مجرد فكرة يعوزها الإطار الذي تنسجم فيه.

وقد استقرت قرارات المحاكم الأردنية على أنه "إذا كان شكل العلامة المطلوب تسجيلها هي نتاج صناعي ذات شكل عام شائع للاستعمال ولم تكن ذات علامة مميزة فارقة على شكل يكفل تمييز بضائع صاحبها عن بضائع غيره من الناس فيحق لمسجل العلامات رفض تسجيلها"[981].

ويجب التمييز بين الابتكار وبين الحذاقة التقنية والفنية

إذ أن الحذاقة وهو مصطلح (knowhow) [991]، والدال على مجموعة الدراية والخبرة الفنية أو التقنية،

ومفهوم الحذاقة يصعب تحديد مفهومه – ولكن يمكن القول عن الحذاقة تعني الخبرة، والكفاءة المكتسبة المتصلة بالابتكار وسواء اتصلت به أم لم تتصل بالابتكار. والحذاقة، ناتجة عن مجموعة من المعارف وممارسة الأعمال، القابلة للتطبيق لإنشاء مشروع واستغلاله، والحذاقة مستقلة عن الابتكار. وعادة ما يحتفظ الشخص الماهر الحاذق باستغلاله سراً لاستغلاله بنفسه.

فالحذاقة الفنية والتقنية، من معرفة المصنع والعمل في التخطيط والتنفيذ والرقابة، لها دور في التطور الصناعي، والتجاري والتكنولوجي ويوفر الحذاقة الوقت والجهد والعمل، ولا يوجد قانون مكرس للحذاقة، إلا ما تعلق بسر المصنع، وعناصر الحذاقة تختلف عن عناصر الابتكار.

والحذاقة عناصرها ما هو جار على أمر الواقع – وليس على الحقائق المجردة ويجب أن نعرف أن الحذاقة الفنية والتقنية الخبرات وقابلة للتطبيق والمراس العملي المباشر.

ويمكن القول بأن الحذاقة تحتاج إلى عدة عناصر:

العنصر الأول: المعارف والخبرة

والعنصر الثاني: التطبيق العملي

العنصر الأول: المعارف والخبرة، ومجموعة المعارف والخبرة الوافية.

ومعرفة الأشياء واستغلالها والانتفاع بها واستخدامها وتكون بذلك حصلنا على المعرفة، وقد تصل إلى حد الابتكار ولكن تبقى المعرفة بدون تجديد لا تتحقق الابتكار والخبرة وهي ثمرة المعرفة من خلال التطبيق.

والعنصر الثاني: التطبيق العملي:

وهي استغلال المعرفة والخبرة في التطبيق العملي. وذلك في مجال من مجالات التقنية أو الفنية وتعتبر سر المصنع، عنصر من عناصر الحذاقة. ومن أمثلة الحذاقة التقنية. (إحداث وحدة إنتاجية وتنظيمها، اختيار المواد اللازمة والتثبت من صلاحياتها، اختيار المواد الأولوية والمجهزين،توجيه اليد العاملة والتخطيط لعملها، إعداد العمال والمستخدمين المتخصصين أساليب التنظيم والتمحيص والرقابة) [1001].

وقد تتعرض الحذاقة إلى نوعين من الاعتداء:

الأول: الغصب:

إذ قد يقوم أي من العاملين في العمل وعند انتهاء عمله لدى صاحب العمل بنقل هذه الحذاقة إلى غيره إلا أن قانون العمل الأردني والقانون المدني الأردني وردت فيهما نصوص على حماية صاحب العمل.

إذ نصت الفقرة 5/ من المادة 814 من القانون المدني على التزامات العامل (أن يحتفظ بأسرار صاحب العمل الصناعية والتجارية ولو بعد انقضاء العقد وفقاً لم يقتضيه الاتفاق أو العرف) [1011].

([98]) Knowhow – الكيفية الفنية، سر الصناعة، الدراية التطبيقية التي تسير بها تجميع القواعد الهندسية أو الفنية، أو الأصول الصناعية وتطبيقها عملياً ممن ألم بها وبخفاياها، وبمعرفة سر الصناعة، هي معرفة الكيفية التي يؤدي بها المطلع على المهنة الفنية مهنته.

Faruqi's Law Dictionary. Harth Suleman, Faruqi – Beirut – Lebanon – Lebanon Libray Fourth Edi – 1982, Page 403.

([99]) د. الناهي، صلاحي الدين عبداللطيف، الوجيز في المكتبة الصناعية والتجارية، دار الفرقان، عمان – الأردن، ط1، 1982، ص 318.

([100]) القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976 الفقرة ب/ من المادة 814.

([101]) قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته فقرة ج/ من المادة 19.

والفقرة ب/ من المادة 19 من واجبات العامل، على العامل (المحافظة على أسرار صاحب العمل الصناعية والتجارية وأن لا يفشيها بأي صورة من الصور ولو بعد انقضاء عقد العمل وفقاً لما يقتضيه الاتفاق أو العرف)[1021].

واعتبر القانون المدني الأردني وقانون العمل الأردني ذلك تعد على حقوق صاحب العمل ويمكن لصاحب العمل المطالبة بوقف التعدي والمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والضرر المعنوي الذي أصابه نتيجة لذلك.

الثاني: الإفشاء

يحرص دائماً صاحب العمل على المحافظة على سر الحذاقة والدراية الفنية والتقنية، وعادة أصحاب العمل يفشون هذه الأسرار من قبيل الثقة بمن يعملون لديهم، وذلك على سبيل الأمانة في العمل وإذا قام العامل الذي أفشي إليه هذا السر وقام الإعلام عنه فإن ذلك يكون مخالفاً للقانون.

إذ أن القانون المدني الأردني وفي الفقرة 5/ من المادة 814 وقانون العمل الأردني الفقرة ج/ المادة 19 سنة قد وضعت التزام على العامل بالمحافظة على أسرار صاحب العمل ولا يفشيها بأي صورة من الصور. مما يستوجب معه مطالبة صاحب العمل بمنع ووقف التعدي والمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية.

إن كثير من القوانين الأجنبية وضعت عقوبة على جريمة اغتصاب أو إفشاء الحذاقة، أو أسرار المصنع، يعاقب عليها القانون ومثالاً لذلك قانون العقوبات الفرنسي، المادة 418.

ثانياً: الشروط الموضوعية للابتكار

يتطلب لغايات حماية الابتكار توافر الشروط الموضوعية اللازمة للابتكار:

1- وجود الابتكار.
2- جدة الابتكار.
3- مشروعية الابتكار.

1- وجود الابتكار:

يشترط لتمتع الابتكار للحماية أن يكون موجوداً في أي مجال من مجالات العمل، سواء كان علمياً، فنياً، أدبياً، صناعياً، تجارياً، له أهمته في أي مجال من مجالات العمل، ثم استغلال المهارات والخبرات لوجوده ويجب أن ينطوي على فكرة أصلية أو ابتكارية، قابلة للاستغلال في أي مجال من مجالات الملكية الفكرية. وأن يتم تنفيذها نظرياً ومادياً أي تطبيق الابتكار ونقلها من مجال النظرية إلى التطبيق، بحيث يتجاوز العمل العادي.

والابتكار نقل الفكرة أياً كان موضوعها إلى التصميم وهو الإطار الذي تبرز من خلاله هذه الفكرة إلى التعبير وهي المرحلة الأخير لوجود الابتكار والتعبير عنه بأي صورة من الصور، في أي مجالات من مجال العمل، ليتم تصنيفه بعد ذلك، تحت أي مجال يقع هذا الابتكار. فالابتكار هو الأساس الذي تقوم عليه حماية القانون.

وأي ابتكار يكون مجرد ترد يد لابتكار سابق لا يدخل في حماية القانون وأي عمل يجب يجمل طابع لشخصية المبتكرة.

وقد تناولت معظم قوانين الملكية الفكرية ضرورة وجود الابتكار لحمايته، وكذلك الاتفاقيات الدولية، "فقد حددت المادة التاسعة من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على حماية حقوق المؤلف على النتاج، وليس بالأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية"(1031).

وأما الفكرة المجردة يصعب حمايتها إلاّ إذا تضمنت الفكرة طريقة لعرضها، وعلى تكوينها وخروجها في شكل معين فإنها تشملها الحماية وهذا ما استقرت عليه قرارات محكمة الاستئناف المصرية(1041).

2- جدة الابتكار:

الجدة شرط أساسي في الابتكار، والجدة شرط في الوسائل والطرق، والأسلوب المستخدم، والترتيب، والتنظيم، في عرض الابتكار وتشمل مجهود ذهني يقوم به المبتكر وتتجلى فيه شخصية المبتكر. والركن الموضوعي للابتكار "هو انطواء المصنف على شيء من الابتكار بحيث يتبين أن المؤلف قد خل عليه شيئاً من شخصيته"(1051).

([102]) اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية – المادة التاسعة.

([103]) إن العبرة في الإنتاج الجديد بالفترة نفسها في تكوينها (1994) وطريقة عرضها وأن الفكرة المجردة يصعب حمايتها بطبيعتها تتوارثها الأجيال ومن العسير معرفة من أخرجها إلى عالم الوجود وعبر عنها بأي وسيلة تحمل إلى عالم الجمهور حيث أن العبرة ب الشكل الذي تظهر به الفكرة وهذا الشكل هو ما يميز شخصية كل مؤلف عن الأخر.

((استئناف محكمة مصر – رقم 9621 – 112، 13435 – 112 يناير كانون الثاني 1996 (فوازير المناسبات) منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) المبادئ الأساسية لحق المؤلف – أحكام القضاء في البلدان العربةي د. محمد حسام لطفي – جنيف – 2002، ص 18.

([104]) المنشاوي، عبدالحميد، حق المؤلف وأحكام الرقابة على المصنفات، دار الفكر الجامعي بالإسكندرية، (ط. بلا). 1994، ص31.

وكذلك "الركن الموضوعي وهو أن يكون المصنف قد انطوى على شيء من الابتكار"(1061)، ويقصد بالركن الموضوعي أيضاً (أن يكون للمؤلف دور يبرز شخصيته سواء كان ذلك في موضوع المصنف نفسه، أما في الطريقة التي تعالج بها هذا الموضوع من حيث تنظيمه وترتيبه أو من حيث الأسلوب المستخدم في عرض الأفكار المختلفة التي تشتمل عليها فأي مجهود ذهني يقوم به المؤلف وتنجلي فيه شخصيته يعد ابتكاراً"(1071).

"وهناك حالات ينتفي فيها وجود الابتكار"(1081).

1- الشخص الذي يقتصر على القيام باختيار مواد لا تؤثر في تغيير أو شكل المصنف.
2- الشخص الذي يقتصر على نسخ آلي لمعطيات وتعليمات دون أن يدفع عمله بطابع أو الذي ينفذ عملاً صناعياً المصنف المبتكر من شخص آخر.
3- الشخص الذي يقتصر على نسخ مصنف سابق مع إدخال التعديلات.
4- استبعاد الأشياء المأخوذة من الطبيعة.

الجدة في جميع قوانين الملكية الفكرية، مرتبط بأن يكون الابتكار جديداً وأخذت كافة تشريعات الملكية الفكرية بهذا المعيار لتحديد أن الابتكار قد استوفى الشرط الموضوعي.

3- مشروعية الابتكار:

يشرط في الابتكار أن يكون مشروعاً غير مخالف للنظام العام والآداب، أي أن لا يكون ممنوعاً قانوناً أي يسمح القانون بهذا الابتكار، ومسموح استعماله، وقد استقرت كثير من "الاجتهادات القضائية في بعض الدول العربية على ضرورة أن يكون الابتكار مشروعاً"(1091).

الفصل الثاني

حماية الابتكار

سنتناول في هذا الفصل دراسة الحماية القانونية للابتكار في قوانين الملكية الفكرية، "والإجراءات القانونية لهذه الحماية، إذ أن المصلحة الجماعية، تتطلب حماية الحقوق الفكرية، وقيمة هذا الإنجاز الفكري الكبير، والكبير في قيمته، وحماية المبدعين، وأن القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية. عالجت مسألة الاعتداء على حق الابتكار، وكثير من القوانين وضعت صور الاعتداء المعاقب عليها.

وسنتناول هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: سأتناول فيه الإجراءات التحفظية لحماية الابتكار.

والمبحث الثاني: جزاء ا لاعتداء على حق الابتكار وتشمل الحماية المدنية والحماية الجزائية.

المبحث الأول

الإجراءات التحفظية لحماية الابتكار

أجازت كافة قوانين الملكية الفكرية. والتي يخشى فيها من وقوع اعتداء وشيك على حق الابتكار، لأصحاب هذه الحقوق ولمن له مصلحة في تقديم طلب إلى المحكمة المختصة لاتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة لمنع وقوع اعتداء، وكذلك منع الاستمرار في الاعتداء، والحد من الأضرار التي قد تلحق بالمبتكر. وتهدف هذه الإجراءات إلى مصادرة المواد المستخدمة في الاعتداء، والحجز عليها، ولتسهيل إثبات الدعوى.

وقد تناولت كافة قوانين الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية حق صاحب الابتكار وصاحب المصلحة في اتخاذ الإجراءات التحفظية لحماية الابتكار.

([105]) فرج، د. توفيق، المدخل إلى العلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر (ط. بلا) ، 1992.

([106]) السنهوري، د. عبدالرزاق، حق الملكية، مرجع سابق، ص 292.

([107]) عيد، د. أدوارد، حق المؤلف والحقوق المجاورة، في القانون اللبناني والقوانين العربية والأجنبية، لبنان، بيروت، منشورات صادر، ج 1، ط1، 2001، ص108.

([108]) تنص المادة (17) من قانون حماية حق المؤلف السوري على أنه "أن حماية حقوق المؤلف لا تتنافى وحق الدولة في حظر تداول أي مصنف يشكل تداوله مساً بالنظام العام أو الآداب.

قرار محكمة العدل العليا رقم 208 سنة 1993، ص 79، مجلة نقابة المحامين الأردنيين قضية (كتاب الماسونية) طباعة كتاب الماسونية فيه إساءة للوحدة الوطنية وزرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافر بين أفراد المجتمع، ورفضت طباعته.

قرار محكمة العدل العليا رقم 76 لسنة 1972، مجلة نقابة المحامين، ص1182 في قضية كتاب (شريعة العشائر في الوطن العربي).

([109]) قانون الامتيازات الاختراعات والرسوم، مادة 24.

فقد وضعت كافة التشريعات الإجراءات التحفظية التي يمكن اتخاذها، فقانون حماية براءات لاختراع وضع نصوص قانونية. يحق فيها للمبتكر وصاحب حق الاختراع في اتخاذ إجراءات تحفظية، من أجل وقف التعدي، وإجراء وصف تفصلي لواقع الحال وإيقاع الحجز التحفظي" هذا في قانون امتيازات الاختراعات والرسوم الأردني"(1101).

أما قانون حماية حق المؤلف فقد نصت على حق صاحب الابتكار أن يتخذ الإجراءات التحفظية في وقف التعدي، مصادرة المصنفات ونسخة وصورة ومصادرة عائدات استغلال المصنف المنشور.

إذ تناول المشرع الأردني في قانون حماية حق المؤلف هذه الإجراءات في الفقرة أ/ من المادة (46) (1111).

وكذلك قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني في المادة (81)(1121) وقانون حماية حق المؤلف المصري(1131) وقانون حماية حق المؤلف السوري(1141).

أما قوانين حماية العلامات التجارية

فقد أعطت الحق لمالك العلامة التجارية في اتخاذ أي من الإجراءات لوقف التعدي على العلامة التجارية ومن هذه الإجراءات وقف التعدي، الحجز التحفظي على البضائع التي ارتكب التعدي بشأنها أينما وجدت والمحافظة على الأدلة ذات الصلة بالتعدي.

وهذا الطلب يقدم إلى المحكمة بموجب طلب قبل إقامة الدعوى إذا ثبت أن هناك تعدي أو أن هناك تعدي وشيكاً ومن المحتمل أن يلحق ضرر يتعذر تداركه في حالة وقوعه، أو يخشى من اختفاء دليل أو إتلافه، أو عند إقامة الدعوى المدنية أو خلال النظر بالدعوى المدنية أو الجزائية.

وقد نصت المادة (39) من قانون العلامات التجارية الأردني وتعديلاته(1151) على حق مالك العلامة التجارية قبل إقامة الدعوى المدنية أو الجزائية أن يطلب من المحكمة طلب وقف التعدي والحجز التحفظي على البضائع التي ارتكب التعدي بشأنها أينما وجدت والمحافظة على الأدلة ذات الصلة بالتعدي. ويكون ذلك إذا وقع التعدي على علامة تجارية أو أصبح التعدي وشيكاً، وذلك لمنع وقوع الضرر، ولا يمكن تداركه أو يخشى من اختفاء الدليل أو إتلافه.

وكذلك القانون الإماراتي المادة (41) من قانون العلامات التجارية الإماراتي(1161).

إن الهدف من تقديم الطلب التحفظي للمحكمة المختصة كطلب مستعجل هو:

أ. وقف التعدي عن حق الابتكار.

ب. مصادرة الأعمال المقلد والمزورة أياً كان نوعه، وأي مواد استعملت فيه.

ت. مصادرة عائدات استغلال الابتكار.

ث. الحجز على الابتكار المقلد، والمواد المستعملة في الاعتداء.

والغاية من ذلك أيضاً:

المحافظة على الدليل للإثبات أمام المحاكم.

ويمكن التنفيذ على الأدوات المستخدمة، وإتلافها.

ومنع وقوع الضرر وأن صاحب التقدم بهذا الطلب هو مالك حق الابتكار أو أي شخص له مصلحة في ذلك.

([110]) قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم 22 لسنة 1992، الفقرة (أ) من المادة (46) تنص على أنه (للمحكمة بناء على طلب صاحب الحق أو أي من ورثته أو خلفه أن تتخذ أياً من الإجراءات التالية فيما يتعلق بمصنف ثم التعدي فيه على حق المؤلف أو أي من الحقوق الواردة في المادة (22) من هذا القانون شريطة أن يتضمن الطلب وصفاً تفصيلاً وشاملاً للمصنف:

أمر بوقف التعدي على المصنف أو أي جزء فيه.

مصادرة المصنف، ونسخة، وصورة، وأي مواد استعملت في الاستنساخ شريطة أن لا تكون مفيدة لأي شيء آخر.

مصادرة عائدات استغلال المصنف المنشور من خلال الأداء السلبي.

([111]) قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني رقم 75 لسنة 1999 المادة (81) تنص على أنه في الحالات التي يخشى فيها من اعتداء وشيك على حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة يجوز لصاحب هذه الحقوق أو لخلفائه العموميين أو الخصوصين ولا سيما جمعيات أو شركات إدارة الحقوق الجماعية اتخاذ كافة الإجراءات التحفظية اللازمة لمنع وقوع الاعتداء على تلك الحقوق ولقاضي الأمور المستعجلة من أجل تلك اتخاذ كافة القرارات التي تجيزها القوانين وخاصة القرارات على أصل العرائض.

وكذلك المادة (83) تنص على أنه عند حصول أي اعتداء على حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة (يجوز لأصحاب هذه الحقوق مراجعة القضاء المختص لاستهدار أمر بوقف الاعتداء او منع حدوثه في المستقبل).

([112]) قانون حماية حق المؤلف المصري رقم 29 لسنة 1994.

([113]) قانون حماية حق المؤلف السوري رقم 12 لسنة 2001.

([114]) قانون العلامات التجارية الأردني، رقم 33 لسنة 1952 وتعديلاته، مادة (39).

([115]) قانون العلامات التجارية الإماراتي رقم 37 لسنة 1992، مادة (41).

([116]) المادة (122) من قانون الموجبات والعقود اللبناني تنص على أنه "كل عمل من أحد الناس ينتج عنه ضرر غير مشروع بمصلحة الغير يجبر فاعله إذا كان مميزاً على التعويض.

المبحث الثاني

الحماية المدنية والجزائية للابتكار

الحماية المدنية للابتكار:

إن من حق صاحب الابتكار أن يتمتع بالحماية القانونية في حالة حصول أي اعتداء على هذا الحق فإن المسؤولية تقع على المعتدي، إذ ينشأ عن هذا الاعتداء ضرر مادي ومعنوي، وقد تكون هذه المسؤولية عقدية أو تقصيرية ويلزم فاعلها وفي الحالتين التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، وأن معظم التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية قضت بحق صاحب حق الابتكار بالتعويض في حالة حصول الاعتداء.

والمسؤولية العقدية تنشأ عندما يكون فيما بين صاحب حق الابتكار عقد مع طرف آخر حول الابتكار في هذه الحالة تنشأ المسؤولية العقدية في حالة الإخلال بالعقد ويحق للمبتكر المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية.

أما إذا تم الاعتداء من الغير بدون وجود عقد، فإن تطبيق المسؤولية التقصيرية في هذه الحالة للمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وقد نصت جميع تشريعات الملكية الفكرية على حق المبتكر بالحماية المدنية، وهي المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية في حالة حصول اعتداء على هذا الحق.

وكذلك التشريعات المدنية فقد نصت المادة (122) من قانون الموجبات والعقود اللبناني بإلزام فاعل كل ما ينتج عنه ضرر غير مشروع بالتعويض(1171).

والقانون المدني الأردني في المادة (256) التي قضت بإلزام فاعل كل عمل يحلق ضرراً بالغير بالتعويض ولو كن الفاعل غير مميز"(1181).

وقد نصت قوانين الملكية الفكرية على حماية حقوق الابتكار:

والحماية المدنية للمبتكر في العلامة التجارية – الحق في إقامة الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناشئ عن الاعتداء على العلامة التجارية.

أما قانون براءة الاختراع فإن للمبتكر الحق في المطالبة أيضاً بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية في حالة الاعتداء على حق المبتكر في براءة الاختراع وكذلك الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية وقوانين حقوق المؤلف فقد شملت صاحب حق الابتكار بالحماية وحقه في حماية حقه في الابتكار.

وإن القانون الوحيد الذي وضع أسس للتعويض في حالة الاعتداء على حقوق المؤلف هو قانون حماية حق المؤلف في كثير من التشريعات العربية والدولية والاتفاقيات الدولية.

ومنها قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني الذي حدد في المادة (84) منه على أسس تقدير التعويض وهي(1191):

أ. قيمة العمل التجاري.
ب. ما لحق المؤلف من خسارة وما فاته من كسب.
ت. مقدار الربح المادي الذي جناه المعتدي.

وكذلك قانون حماية حق المؤلف الأردني[1201] فإنه حدد الضرر المادي والمعنوي في المادة (49) منه على أساس:

أ. مكان المؤلف الثقافي.
ب. قيمة العمل الأدبية أو العلمية أو الفنية.
ت. مدى استفادة المعتدي من استغلال العمل.

أما طرق التعويض في حالة الاعتداء على حق الابتكار:

([117]) المادة (256) من القانون المدني الأردني تنص على أنه (كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر).

([118]) قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني المادة (84) (يدفع كل من اعتدى على حق من حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة تعويضاً عادلاً عن العطل والضرر المادي والمعنوي اللاحق بصاحب الحق تقديره المحاكم بالاستناد إلى قيمة العمل التجارية والضرر اللاحق بصاحب الحق وخسارته والربح الغابت والربح المادي إلي جناه المعتدي وللمحكمة أن تأمر بضبط الأغراض الجارية عليها الدعوى والآلات التي استخدمت في التعدي).

([119]) قانون حماية حق المؤلف الأردني تنص في المادة (49) على أنه "للمؤلف الذي وقع الاعتداء على أي حق من الحقوق المقررة له على مصنفه مقتضى أحكام هذا القانون الحق في الحصول على تعويض عادل عن ذلك على أن يراعي في تقديره مكانة المؤلف الثقافية وقيمة المصنف الأدبية أو العلمية أو الفنية له ومدى استفادة المعتدي من استغلال المصنف ويعتبر التعويض المحكوم به للمؤلف في هذه الحالة دينا ممتازاً على صافي ثمن بيع الأشياء التي استخدمت في الاعتداء على حقه".

([120]) د. أبوبكر، محمد خليل، حق المؤلف في القانون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 315.

فإنه يكون من خلال الدعوى المدنية. ويهدف المشرع في التعويض إلى إزالة الضرر الذي يصيب المبتكر، وذلك من خلال إصلاح الضرر بإزالته، وإعادة الابتكار إلى ما كان عليه، وفي حالة عدم إمكانية إزالة الضرر فإنه لابد من التعويض النقدي وطرق التعويض في القانون نوعان:

الأول: التعويض العيني:

التعويض العيني وهو الحكم بإعادة الحالة إلى ما كان عليه قبل الاعتداء على الابتكار وحصول الضرر، سواء كان التعويض ناشئ عن المسؤولية العقدية أو المسؤولية التقصيرية. وذلك بناء على طلب صاحب حق الابتكار، والتنفيذ العيني يكون عدة أشكال منها إذا كانت براءة اختراع أو رسم صناعي أو نموذج صناعي أو علامة تجارية أو حقوق مؤلف إتلاف هذه الابتكارات، والآلات التي استخدمت فيها إلاّ ما كان منها صالحاً للبيع، وصافي بيع هذه الآلات يكون للمبتكر عليها حق امتياز على ثمنها.

التعويض غير العيني وهو النوع الثاني من التعويض، هذا التعويض يكون نقدياً، مستنداً إلى قيمة حق الابتكار التجارية. والضرر اللاحق بصاحب حق الابتكار، وفوات الربح، والربح الذي جناه المعتدي. ويكون من قبل المحكمة، والتقدير له أسس وتتمثل في:

"1- أن تقدير التعويض عن الضرر المادي والمعنوي يقع على عاتق المحكمة دون غيرها في تحديده.

2- أن يكون عادلاً ومناسباً"[121].

أما عناصر التعويض فيجب أخذ الاعتبارات والضوابط التالية:

1- قيمة الابتكار التجاري.
2- الضرر اللاحق بصاحب حق الابتكار وخسارته والربح الفائت.
3- الربح المادي الذي جناه المعتدي.

وهناك قوانين لحماية حق المؤلف وضعت أسس للتعويض المادي والمعنوي على الأسس التالية[122]:

1. مكانة المؤلف الثقافية.
2. قيمة العمل الأدبية والعلمية أو الفنية.
3. مدى استفادة المعتدي من استغلال العمل.

إن هناك اعتبارات وضوابط تنقسم إلى ثلاثة أقسام في تعويض المبتكر.

الأول: اعتبارات خاصة بالمبتكر، والعمل المبتكر والفوائد.

وهي اعتبارات خاصة بصاحب حق الابتكار المعتدى عليه. إذ تأخذ المحكمة في تقديرها التعويض هذا الاعتبار من ناحية مكانته، واختصاصه، ومركزه الاجتماعي، والثقافي والعلمي. ومدى تأثير هذا الاعتداء على حق الابتكار.

الثاني: الاعتبار الخاص بالابتكار وقيمته التجارية.

إذ تقوم المحكمة بتقدير التعويض على أساس قيمة الابتكار، وفي أي مجال هذا الابتكار علمياً، أو أدبياً أو فنياً أو تجارياً أو اقتصادياً، أو أي مجال يستخدم هذا الابتكار.

الثالث: الاعتبار الخاص بالفائدة التي جناها المعتدي خسارة صاحب حق الابتكار.

أيضاً تقوم المحكمة وبناء على انتخاب الخبراء بيان ما استفاده المعتدي من الاعتداء على حق المبتكر وخسارة المبتكر نتيجة هذا الاعتداء.

الحماية الجزائية للابتكار:

لقد تناولت جميع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الحق للمبتكر بحماية الابتكار من الاعتداء. وأن هذه التشريعات والاتفاقيات تناولت الحماية الجزائية وهي وسيلة ناجحة في توفير حماية كافية وحقيقية، إذ أن الاعتداء على حق الابتكار أياً كان نوعه إذا توافرت شروطه، جريمة يعاقب عليه القانون وان أي استخدام لأي حق ابتكار والذي شملته الحماية، يعتبر ذلك عمل غير مشروع للابتكار.

([121]) المادة (84) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني.

([122]) الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة - المنشورة في الجريدة الرسمية الأردنية رقم 5014 تاريخ 16/شباط 2010.

وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة[123] تنطبق الحماية المقررة في هذه الاتفاقية على جميع المصنفات المبتكرة الأدبية والنفسية والعلمية أياً كانت قيمة هذه المصنفات.

وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية نفسها على أنه "لا تشمل الحماية

"الأفكار والإجراءات وأساليب العمل والمفاهيم الرياضية والمبادئ والحقائق المجردة لكنها تنطبق على التعبير المبتكر عن أي منها"[124].

أما بالنسبة للحماية الجزائية فقد نصت المادة الرابعة والأربعون"[125] من الاتفاقية نفسها أن من حق الدول الأعضاء تضمين تشريعاتها جزاءات مدنية وجنائية مناسبة ورادعة في حالة الاعتداء على هذا الحق.

كما أن المبادئ الأولية لحق المؤلف وضعت في الفصل الحادي عشر فصل كامل عن الاعتداء على حقوق المؤلف وعلاجه[126].

إذا أن من مصلحة الجماعة حماية المبدعين ولابد من توفير حماية كافية وحقيقة وذلك بالنص في جميع التشريعات على المحاكمة الجنائية للأشخاص الذين يعتدون على حقوق مبدعي المصنفات الفكرية.

أما اتفاقية تريبس (TRIPS) اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية[127]- "تلتزم البلدان الأعضاء بفرض تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية على الأقل في حالات التقليد المعتمد للعلامات التجارية المسجلة أو انتحال حقوق المؤلف على نطاق تجاري وتشمل الجزاءات التي يمكن فرضها الحبس و/أو الغرامات المالية بما يكفي لتوفير رادع يتناسب مع مستوى العقوبات المطبقة".

وقد تضمنت جميع تشريعات الملكية الفكرية حماية جزائية لحقوق المبتكر، إذ أن قانون براءات الاختراع الأردني وفي المادة (32) منه قد حدد الأفعال المعاقب عليها وهي جريمة التقليد، والتزوير، والبيع، والعرض للبيع، والتداول، وهي عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بكلتا العقوبتين[128].

أما قانون العلامات التجارية فقد وضع جرائم يمكن المعاقبة عليها في حالة الاعتداء على العلامات التجارية، ومن هذه الجرائم تزوير وتقليد وبيع واستعمال أو عرض بضائع عليها علامات تجارية مقلدة. إذ نص قانون العلامات التجارية الأردني في المادة (38) على حماية العلامات التجارية[129].

أما قانون حق المؤلف الأردني[130] فقد حدد في المادة (50) و(51) منه على الجرائم التي يمكن أن ترتكب وتعتبر اعتداء على حق المؤلف وهي التقليد والتزوير، وبيع وعرض للبيع، أو تداول، أو أجر، حقوق المؤلف. وكذلك السرقات الأدبية، والترجمة، والأداء العلني.

أما قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني[131] فقد حددت المادة (85 – 88) الأفعال التي تشكل جرماً أو تعدياً على حقوق المؤلف وهي جرائم التقليد، والتزوير، والبيع، والصنع، الاستغلال، وعرض للبيع، وتداول أو استورد أو أجر، هذه الحقوق العائدة للمؤلف المبتكر.

إن الجرائم الواقعة على الابتكار متعددة ولابد من أن يكون الابتكار محل الحماية عملاً مبتكراً مستوفياً للشروط الشكلية. والشروط الموضوعية، ويجب أن تتوافر أركان الجريمة حتى يكون هناك اعتداء على حق الابتكار. وأركان جرائم الاعتداء على حق الابتكار هما:

([123]) الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مرجع سابق، مادة 1/4.

([124]) الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مرجع سابق، مادة 44.

([125]) المبادئ الأولية لحق المؤلف، منشورات اليونسكو/ الفصل الحادي عشر. 1994.

([126]) اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، (الملحق 1، 2) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) GATT المادة 61.

([127]) قانون براءات الاختراع وتعديلاته الأردني رقم 32 لسنة 1999، مادة 32.

([128]) قانون العلامات التجارية الأردني رقم 33 لسنة 1952 وتعديلاته مادة (38).

([129]) قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم 22 لسنة 1992 وتعديلاته المواد (50 و51).

([130]) قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني، رقم 75 لسنة 1999، مادة (85-88).

([131]) قانون حماية الملكية الأدبية والتقنية اللبناني رقم (75)، لسنة 1999، المواد (85، 86، 87، 88).

1. الركن المادي:

ويتمثل الركن المادي النشاط بوقوع فعل التزوير، التقليد، البيع، العرض للبيع، الاستغلال، الاستيراد، الصنع، أياً كان طريقة إعادة الابتكار. والتأجير وذلك قيام الشخص المعتدي بهذه الأعمال دون سبب قانوني، أو من باشر أي عمل من هذه الأعمال بغير سند شرعي.

2. الركن المعنوي:

للركن المعنوي السلوك المكون للجريمة أو القصد الجرمي معنى واحد وهو توجه إرادة الفاعل إلى إرتكاب الجريمة هادفاً إلى نتيجة جرمية وذلك قصد الفاعل في القيام بفعل التقليد، التزوير البيع، العرض للبيع، الاستيراد، الصنع، التداول، الترجمة. وبأي طريقة مستخدمة في تحقيق أي مصلحة مادية، بدون أي سند شرعي.

ولكن قوانين الملكية الفكرية لا تشترط توافر القصد الجرمي الخاص وهو علم الجاني بالفعل، أي أن العلم مفترض. وسوء النية متوفر، ومجرد إقدام المقلد على السلوك الجرمي، أصبح على المعتدي إثبات انتفاء هذا السبب ويقع على عاتق المعتدي إثبات أيضاً حسن النية.

وقد حددت غالبية قوانين حقوق الملكية الفكرية عقوبات الواجب الحكم بها في حالة التعدي على حقوق المبتكر إذ أن المشرع اللبناني قد حدد في المواد (85، 86، 57، 88)(1321) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية عقوبات تراوحت ما بين – الحبس من شهر إلى ثلاث سنوات، وبجزاء نقدي مقداره خمس ملايين إلى خمسين مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإغلاق المكان لأي مؤسسة تجارية. وهناك عقوبات ثانوية منها: إلصاق الحكم في الأماكن التي تحددها المحكمة ونشره في جريدتين محليتين.

أما المشرع الأردني فقد حدد العقوبات في قانون حماية حق المؤلف الأردني(1331) في المواد (47، 48، 50، 51، 52).

وهي الحبس، مدة لا تقل عن ثلاث أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاث آلاف دينار.

والحبس والغرامة معاً، وإغلاق المؤسسة، ووقف ترخيص المؤسسة، نشر الحكم في صحيفة يومية أو أسبوعية محلية واحدة أو أكثر. إتلاف نسخ العمل، والمواد المستخدمة في النشر، وبيع النسخ ومصادرتها. الحكم بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التعديل أو الحذف.

أما قوانين براءات الاختراعات فقد حددت العقوبات في حالة الاعتداء على براءة الاختراع وهي الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة أو عقوبة الغرامة المالية، أو بكلتا العقوبتين.

وقد حدد المشرع الأردني هذه العقوبات في المادة (32) من قانون براءات الاختراع الأردني وتعديلاته(1341)، وهناك عقوبات تبعية ومنها المصادرة والإتلاف والنشر، والحرمان من ممارسة بعض الحقوق المدنية.

أما قانون العلاقات التجارية الأردني فقد حددت المادة(1351) (37 و38) العقوبات، الحبس مدة على لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنة أو بالغرامة. أو بكلتا العقوبتين والمصادرة، والإتلاف، أو التصرف بها في غير الأغراض التجارية.

---

(132) قانون حماية حق المؤلف الأردني رقم 22 لسنة 1992 المواد (47، 48، 50، 51، 52).

(133) قانون براءات الاختراع الأردني وتعديلاته رقم 32 لسنة 1999، المادة (32).

(134) قانون العلامات التجارية الأردني وتعديلاته رقم 33 لسنة 1952 المادة (37) و(38).

* الوسط الحسابي = 5+4+3+2+1/5 = 3

**الوزن النسبي = الوسط الحسابي/5

الخاتمة والتوصيات

تناولت في هذا الموضوع حق الابتكار ومفهومه وشروطه وحمايته إذ أن قوانين الملكية الفكرية تناولت هذا الحق ضمن مواضيعها وهو شرط من الشروط الموضوعية لحماية حقوق الملكية الفكرية، في كافة مجالات الحياة سواء كانت صناعية، تجارية، فنية، أدبية، علمية واقتصادية، وإلكترونية، وزراعية، بحيث أن المبتكر له حق في حماية هذا الحق من الاعتداء، والذي سيؤدي بالنتيجة إلى تشجيع الإبداع والابتكار. إلا أن كير من المبتكرين والمبدعين لا يعرفون حقوقهم في كيفية حماية هذا الحق، وأننا نرى أن حقوق الملكية الفكرية هي قوانين حديثة نظراً لانضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية، فقد قامت الدول العربية بوضع تشريعات حديثة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

وعليه فإن من التوصيات التي نرى أنها ضرورية في مجال حماية حق الابتكار:

1. توحيد المسميات في قوانين الملكية الفكرية بالنص صراحة على حق الابتكار وحمايته ووضع تعريف يحدد من هو المبتكر.
2. وجوب تطابق النصوص القانونية في كافة قوانين الملكية الفكرية على من هو المبتكر والاتفاقيات الدولية.
3. توسيع مفهوم وتعريف المبتكر في كافة مجالات العمل وضم هذه الأنواع من الابتكارات وتضمينها إلى قوانين الملكية الفكرية لحمايتها.
4. حماية الحذاقة التقنية والفنية إلى مجمل الأعمال التي يجب أن تشملها الحماية. وكذلك الأسرار التجارية، كونها لها قيمة تجارية في العمل.
5. لابد من وجود عقوبة في بعض القوانين إذ أن الحماية المدنية لوحدها غير كافية لردع المعتدي على حقوق الابتكار.
6. الابتكار يعتبر ذات قيمة مادية ومعنوية إذ لابد من التشديد على ضرورة التعويض على صاحب حق الابتكار سواء كان شخص طبيعي أو معنوي تم الاعتداء على حق الابتكار ليتناسب مع الضرر الذي وقع، ولابد من النص على تعويض الشخص المعنوي عن الضرر المعنوي.
7. تدريب أشخاص ليصبحوا مختصين في ضبط الاعتداءات على حق الابتكار وإعطاؤهم صفة الضابطة العدلية وخاصة في المراكز الجمركية، والمراكز الحدودية، ودوائر المكتبة الوطنية، ودائرة تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية. لدى وزارة الصناعة والتجارة، والجهات المختصة في قوانين الملكية الفكرية.

وبعد فإن هذا البحث حصيلة جهد متواضع لأسأل الله تعالى أن يجعله عملاً نافعاً.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. د. أبوبكر. محمد خليل، حق المؤلف في القانون، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 2008.
2. د. أبوبكر. محمد خليل، المبادئ الأولية لحقوق المؤلف والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2005.
3. د. السنهوري، عبدالزراق أحمد، الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، دار النهضة العربية، مصر، *ج8، (ط.بلا) 1967.*
4. د. الناهي، صلاح الدين عبداللطيف، الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، درا الفرقان، عمان، الأردن، ط41، 1983.
5. د. عيد، أدوارد، حق المؤلف والحقوق المجاورة (في القانون اللبناني والقوانين العربية والأجنبية)، بيروت، لبنان، منشورات صادر، ج1، ط1، 2001.
6. د. فرج، توفيق حسن، المدخل إلى العلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، (ط.بلا)، 1992.
7. منشاوي، عبدالحميد، حق المؤلف وأحكام الرقابة على المصنفات، دار الفكر الجامعي، بالإسكندرية، (ط. بلا)، 199.

ثانياً: القوانين والأنظمة:

1. قانون حماية حق المؤلف ا لأردني رقم 22 لسنة 1992.
2. قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني رقم 75 لسنة 1999.
3. قانون حماية حق المؤلف المصري رقم 29 لسنة 1994.
4. قانون حماية حق المؤلف السوري. رقم 12 لسنة 2001.
5. قانون حق المؤلف الإماراتي. رقم 40 لسنة 1992.
6. قانون براءات الاختراع الأردني، 32 لسنة 1999.
7. قانون الموجبات والعقود اللبناني سنة 1932.
8. القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976.
9. قانون العمل الأردني وتعديلاته رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته.
10. قانون العلامات التجارية الأردني رقم 33 لسنة 1952.
11. قانون امتيازات الاختراعات والرسوم الأردني رقم 22 لسنة 1953.
12. نظام إيداع المصنفات لدى المكتبة الوطنية الأردني، رقم 4 لسنة 1994.

ثالثاً: المراجع القضائية

1. المبادئ القانونية لمحكمة التميز الأردنية (مجلة نقابة المحامين) لسنة 1989.
2. قرارات الاستئناف المصرية.
3. قرارات محكمة العدل الأردنية – مجلة نقابة المحامين، 1979.

رابعاً: الاتفاقيات:

1. اتفاقية (TRIPS)، اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، 1994.
2. اتفاقية (CTAAT) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (منظمة التجارة العالمية) 1947.
3. الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة المنشور في الجريدة الرسمية رقم 5014، 16 شباط/ 2010.
4. المبادئ الأولية لحق المؤلف، منشورات اليونسكو.

خامساً: المعاجم

المعجم الفاروقي القانوني – بيروت – لبنان – مكتبة لبنان، ط4، 1982.